S/2019/129

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
12 February 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة السويد للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (انظر المرفق). وقد أعدَّت البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة هذا التقييم وفقا للفقرة ١٣٦ من مذكرة رئاسة مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/507)، عقب مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) أولوف **سكوغ**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

280219 260219 19-02197 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسويد لدي الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة السويد (كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)

مقدمة

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقد مجلس الأمن ١٧ جلسة علنية و ١٤ مشاورة من مشاورات المجلس بكامل هيئته وجلستين خاصتين. وخلال المشاورات المغلقة، نوقشت ثمانية مواضيع إضافية في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“.

واتخذ المجلس ثلاثة قرارات ووافق على بيانين رئاسيين وأصدر ١٢ بيانا صحفيا.

وشملت الجلسات العلنية مناقشتين مفتوحتين. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقد المجلس مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن موضوع ”صون السلام والأمن الدوليين: منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام“ برئاسة وزيرة خارجية السويد، مارغو فالستروم. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشته المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ووفقا للممارسات التي تتبعها المنظمة، استهلّت السويد رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت للمجلس في ذلك الشهر، الذي اعتُمد أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته في ٣ كانون الثاني/يناير.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

في ٤ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدَّمها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، كيم وون - سو.

وقال الممثل السامي في الإحاطة التي قدَّمها إن المشاكل الأمنية لا تزال قائمة في المنطقة التي تقع فيها آخر حظيرة ينبغي تدميرها. وأردف قائلا إن فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد وجد بعض التضارب بين الإعلان الأولي الذي قدَّمته حكومة الجمهورية العربية السورية وبعض ما عثر عليه في الميدان، وإن هذه المسألة ستعالجها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتعاون مع السلطات السورية.

وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء التضارب بين الإعلان الأولي الذي قدَّمته حكومة الجمهورية العربية السورية والنتائج في الميدان، على النحو المبين في تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2016/1131)، بينما رحَّب أعضاء آخرون بتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السورية والتعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة. وأكد عدد من الأعضاء ضرورة كفالة محاسبة الجهات المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وأشاروا إلى النتائج النهائية التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وأكد أعضاء المجلس أهمية استمرار عمل الآلية، بما يتفق مع ولايتها المجدَّدة.

ولاحظ عدد من أعضاء المجلس بقلق الاتجاه المتنامي في استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية والمنطقة. وشدَّد بعض أعضاء المجلس على أن دور الكيانات الإرهابية يجري التقليل من أهميته. وثمة خطر حقيقي بأن النظام العالمي لعدم الانتشار يتعرَّض للتقويض. واتفق على العناصر التي ستُقدَّم للصحافة ونقلها رئيس المجلس إلى الصحافة عقب رفع الجلسة.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب فرنسا، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“ لتبادل الآراء بشأن الحالة السياسية والتطورات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدَّمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، بشأن المستجدات في الميدان وتنفيذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) في ضوء الاجتماع الذي سيعقد في أستانا. ورحَّب أعضاء المجلس بالجهود التي يبذلها كل من الاتحاد الروسي وتركيا لإنهاء أعمال العنف والتوصل إلى وقف لإطلاق النار ودفع عجلة العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة، وأعربوا عن التأييد لهذه الجهود. ودعوا أيضا جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية. وكرَّروا تأكيد دعوتهم جميع الأطراف إلى أن تتيح للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول بصورة سريعة وآمنة وفورية ودون عوائق في جميع أنحاء البلد. كما أدانوا بشدة الأعمال الإرهابية الوحشية المستمرة التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش) في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك تدمير التراث الثقافي، من قبيل أجزاء من المسرح الروماني في تدمر، وهو أحد المواقع المدرجة على قائمة مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وأخيرا، أعربوا عن تطلعهم إلى الاجتماع الذي سيعقد في أستانا، وتستضيفه كازاخستان في ٢٣ كانون الثاني/يناير، واعتبروا بأنه يشكل جزءا هاما من العملية السياسية بقيادة سورية وخطوة هامة قبل استئناف المحادثات بين الأطراف السورية بقيادة الأمم المتحدة في جنيف في شباط/فبراير. وعقب رفع الجلسة، اقترحت عناصر ستقدَّم للصحافة ثم اتفق عليها ونقلها الرئيس إلى الصحافة، وأصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا بشأن تدمير التراث الثقافي وعمليات الإعدام في تدمر.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدَّمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ستيفن أوبراين، الذي وصف الدمار والمعاناة في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٦ ولكنه أكد أيضا أن وقف إطلاق النار، والمحادثات التي عقدت في أستانا، والخطط الرامية إلى استئناف المحادثات بقيادة الأمم المتحدة في جنيف تشكل أسبابا تدعو للتفاؤل في عام ٢٠١٧. ودعا أعضاء المجلس إلى بذل كل ما في وسعهم من أجل القيام بما يلي: (أ) كفالة أن يظلَّ وقف إطلاق النار صامدا وأن يؤدي إلى زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ (ب) كفالة تنفيذ الخطة الشهرية المتعلقة بالوصول إلى جميع المحتاجين تنفيذا كاملا؛ (ج) كفالة قيام جميع الأطراف بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وتجديد التزامها بضمان الرفع الفوري للحصار؛ (د) مساندة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، في ما يبذله من جهود لإيجاد حل سياسي. واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة قدَّمها نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، أمير محمود عبد الله، وإلى إحاطة قدَّمها المدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ الصحية لمنظمة الصحة العالمية، بيتر سلامة، الذي شارك عن طريق التداول بالفيديو، بشأن الجهود التي تبذلها هاتان الوكالتان لتقديم المعونة الإنسانية للشعب السوري.

وخلال مشاورات مغلقة، شدَّد أعضاء المجلس على أهمية توطيد وقف إطلاق النار على نطاق البلد، وأعربوا عن القلق إزاء عدم كفاية وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط المواجهة، وأكدوا مجددا دعمهم لاستئناف المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة وإيجاد حل سياسي. واتفق أعضاء المجلس على العناصر التي ستُقدَّم للصحافة ودعوا فيها إلى توطيد وقف إطلاق النار على نطاق البلد، على النحو الذي نوقش في اجتماع أستانا وأيده المجلس في قراريه ٢٣٣٦ (٢٠١٦) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، وحثوا جميع الأطراف على التقيد بجميع قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني، وتكثيف الجهود لضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستمرة ودون عوائق، بما في ذلك التنفيذ التام لخطط الأمم المتحدة الشهرية الخاصة بالقوافل المشتركة بين الوكالات، وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، فضلا عن العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أجرى مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الحالة السياسية في الجمهورية العربية السورية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدَّمها المبعوث الخاص إلى سوريا بشأن آخر التطورات، ولا سيما الاجتماع الدولي المعني بالجمهورية العربية السورية بين المسؤولين الحكوميين وجماعات المعارضة المسلحة، الذي عقد في أستانا يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير واستضافه رئيس كازاخستان، فضلا عن الخطط لاستئناف المفاوضات بقيادة الأمم المتحدة في جنيف. ورحَّب أعضاء المجلس بالاجتماع الذي عقد في أستانا. وأعربوا عن تأييدهم لالتزام الجهات الضامنة لعملية أستانا بتعزيز وقف إطلاق النار، ودعوا جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وأكدوا مجددا دعوتهم جميع الأطراف إلى أن تتيح للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول بصورة آمنة وفورية ومستمرة ودون عوائق في جميع أنحاء البلد. وأدان أعضاء المجلس جميع الأعمال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، كما حدَّدها المجلس، في الجمهورية العربية السورية وأكدوا مجددا تصميمهم على مكافحة الإرهاب. وأخيرا، أكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم لحل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ولعملية سياسية بقيادة سورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أعربوا عن التأييد لقرار المبعوث الخاص باستئناف المحادثات بين الأطراف السورية بقيادة الأمم المتحدة في جنيف في ٢٠ شباط/فبراير، وأكدوا مجددا دعمهم الكامل لما يبذله من جهود. وعقب رفع الجلسة، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا بشأن الاجتماع الذي عقد في أستانا.

العراق

في ٤ كانون الثاني/يناير، وبناء على طلب الاتحاد الروسي، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“ بشأن الحالة الإنسانية في الموصل، العراق. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية في الموصل والمناطق المحيطة بها والجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لمعالجة هذه الحالة. وسُلِّط الضوء على الأوضاع الصعبة لما يقرب من مليون شخص لا تصلهم المساعدة الإنسانية في مناطق الموصل الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية/داعش، الذين يعانون العنف العشوائي والاعتداء من جانب تنظيم الدولة الإسلامية/داعش. ونبَّه وكيل الأمين العام أعضاء المجلس إلى الحاجة الماسة لزيادة القدرة على الرعاية في حالة التعرض لصدمات في الخطوط الأمامية، وأبرز ضرورة تمويل النداء العاجل للموصل وخطة الاستجابة الإنسانية العراق. وأشاد وكيل الأمين العام بما أبدته قوات الأمن العراقية من حرص على حماية المدنيين أثناء الحملة العسكرية.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم القوي للجهود المنسقة التي بذلتها الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة وحكومة العراق لمعالجة الأزمة الإنسانية في الموصل والمناطق المحيطة بها، ورحبوا بحرص قوات الأمن العراقية على حماية المدنيين. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق الشديد على السكان الذين لا تصلهم المساعدة الإنسانية في الموصل. واتفق أعضاء المجلس على العناصر التي ستقدَّم للصحافة، والتي دعوا فيها جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأحاطوا علما بالحاجة الماسة إلى زيادة القدرة على الرعاية في حالة التعرض لصدمات، وشجعوا الدول الأعضاء على النظر في تقديم مساهمات مالية لهذا الغرض. كما حثوا جميع الدول الأعضاء على النظر في المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام ٢٠١٧ والنداء العاجل للموصل. وكرر أعضاء المجلس أيضا التأكيد على أنهم لا يودون أن يشهدوا انتشار تنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية المجاورة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٧ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشته المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وشارك منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، عبر التداول بالفيديو. وفي الإحاطة التي قدَّمها، قال إن المواقف المسببة للخلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أعقاب اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في الشهر الماضي قد تقوِّض آفاق السلام، وشدَّد على أنه يتعين على الجانبين تهيئة الظروف اللازمة للشروع في مفاوضات مباشرة بشأن الوضع النهائي. وقال المنسق الخاص إن نفس الرسالة قُدِّمت في المؤتمر المعني بالسلام في الشرق الأوسط الذي عقد في باريس في ١٥ كانون الثاني/يناير، وأكد خلاله ممثلون عن ٧٠ بلدا، وغيرهم، من جديد دعمهم للحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني واستعدادهم لتشجيع العودة إلى طاولة المفاوضات. وقال إن المجتمع الدولي، من خلال تلك التدابير، دعا إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية وإلى تغيير سياساتها بما يتسق مع الاتفاقات السابقة. وبالمثل، فإن المجتمع الدولي قد حث القيادات الفلسطينية على إدانة جميع أعمال الإرهاب والحد من التحريض. وقال إن ”من شأن تلك الخطوات من الجانبين أن يكون لها تأثير إيجابي وقوي على آفاق السلام“، مشيرا إلى أن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، في تقريرها الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/595)، قد وجهت نفس النداء. ووسط الدعوات إلى الضم الجزئي أو الكلي للمنطقة جيم، حذر من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تحكم مسبقا على الحل المتعلق بالوضع النهائي عن طريق التفاوض. وبوجه أعم، قال إن فرص تعزيز السلام نادرة ويجب اغتنامها. وأضاف قائلا إن ”المطلوب هو العمل، أولا وقبل كل شيء، من جانب الطرفين“، داعيا إلى أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الإسرائيليين والفلسطينيين على الدرب الصعب الذي ينتظرهما.

وتكلم بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن المراقب الدائم عن دولة فلسطين، رياض منصور، فوصف القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بمثابة فرصة لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين. وشدد على أن نص القرار ليس مناوئا لإسرائيل بل مؤيدا لحل الدولتين وهو لصالح السلام، مضيفا أنه يمثل نقطة تحول. وشدد على ”أن الرهانات كبيرة جداً – إمكانية تحقيق السلام في الوقت الحاضر، ولكن أيضا مستقبلنا الجماعي – ولا بد من إعطائها الأولوية“. ودولة فلسطين على استعداد للتقيد بالقرار، آخذة في الاعتبار العقبات الخطيرة الناجمة عن الاحتلال. غير أن الممثل الدائم لإسرائيل،

داني دانون، قال إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ”قد أعادنا إلى الوراء في السعي من أجل السلام“ بتحديد وجود إسرائيل في أجزاء القدس التي جرى تحريرها في عام ١٩٦٧ بأنه يشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي. والرسالة الصادرة عن المجلس، وعن واشنطن العاصمة، والآن عن باريس، إنما تشجع فقط الفلسطينيين على مواصلة السير في الدرب الخطير لنشر الأكاذيب. وقال إن ”غايتهم النهائية ليست إنشاء دولة بجوار إسرائيل ولكن استبدالها تماما“. وذكر أيضا أن النزاع لا يتعلق بالمستوطنات وإنما برفض قبول دولة يهودية، مضيفا أن إسرائيل علَّقت أكثر من ٦ ملايين دولار من مساهماتها في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧، مما يتعين اعتباره بمثابة إجراءات احتجاجية. وطوال اليوم، أعرب العديد من المتكلمين عن التأييد للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وعلى الرغم من أن آفاق حل الدولتين تبدو آخذة في الاضمحلال، دافع عنه الكثيرون باعتباره السبيل الوحيد إلى السلام. واتفق المتكلمون على أن الوضع على الأرض، ما لم يتغير، من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من الكراهية في المنطقة. وحث عدة متكلمين إسرائيل على أن تتقيد بالتزاماتها الدولية وأن تستأنف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل الدولتين. وأدان بعض المتكلمين أعمال العنف، وحثوا القيادات الإسرائيلية والفلسطينية على وقف التحريض والحد من التوترات واستعادة الهدوء. وبصورة أعم، رحَّب المتكلمون بوقف إطلاق النار الذي أعلن عنه مؤخرا في الجمهورية العربية السورية باعتباره بارقة أمل تشتد الحاجة إليها. ورحب المتكلمون أيضا بالتقدم المحرز في لبنان مع انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب دولة بوليفيا المتعددة القوميات، عقد المجلس مشاورات مغلقة عاجلة في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“ في ضوء الإعلانات الصادرة عن إسرائيل بشأن تشييد وحدات استيطانية إضافية وجديدة. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدَّمها المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، الذي شارك عن طريق التداول بالفيديو، بشأن ما أعلنته حكومة إسرائيل في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ عن موافقتها على منح تراخيص لبناء ٥٦٦ وحدة استيطانية في القدس الشرقية، وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، عن اعتزامها بناء ٢ ٥٠٠ وحدة استيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وأعرب أعضاء المجلس الذين أخذوا الكلمة عن الدعم القوي لحل الدولتين، وشددوا على ضرورة أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ إجراءات تجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة. وتهدد التطورات المستجدة على أرض الواقع بتعسُّر تحقيق حل الدولتين. وأدان العديد من أعضاء المجلس المستوطنات التي اعتبروها غير قانونية بموجب القانون الدولي وعقبة رئيسية أمام السلام. وأُعرب عن قلق شديد إزاء الإعلانات الصادرة مؤخرا عن إسرائيل. وكرَّر العديد من أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وتنفيذه. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضا عن القلق الشديد إزاء العنف والتحريض.

اليمن

في ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة بشأن الحالة في اليمن استمع خلالها أعضاء المجلس إلى إحاطة قدَّمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وكذلك إلى إحاطة قدَّمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وأطلع المبعوثُ الخاص المجلسَ على المستجدات المتعلقة بعملية السلام اليمنية. وشدد على أن استمرار القتال العنيف الذي يؤثر بصورة مأساوية على الشعب اليمني مؤسفٌ لا سيما وأن اقتراح السلام في متناول أطراف النزاع. وحث كلا الجانبين على إظهار الشجاعة السياسية اللازمة لوقف الحرب المستمرة منذ ما يقرب عامين. وتحدث عن الخطط والمقترحات لتحقيق اتفاق متجدد ودائم لوقف الأعمال العدائية، مشيرا إلى أن مكتبه قد أنجز الاستعدادات لاجتماع تخطيط لمدة خمسة أيام من أجل وضع خطة تنفيذ مشتركة. وذكر بأن الجهات المشاركة، في اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في الرياض في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، دعت الطرفين إلى العمل بشكل عاجل معه على أساس مقترحاته. وتستند هذه المقترحات إلى نتائج الاجتماعات التي عقدت في الكويت، وتتسق مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) على حد سواء، وتتيح سبيلا للعودة إلى الانتقال المنظم، بما يتماشى مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأن ١٨,٨ مليون شخص – ثلثي السكان – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية، وبأن مليوني شخص مشردون داخليا. ويموت الناس من الجوع، ولقد حال تقييد إمكانية الوصول دون تسليم المساعدة التي تشتد حاجتهم إليها. وقال إن النزاع أصبح يمثل المحرك الرئيسي لأقصى حالات الطوارئ في الأمن الغذائي في العالم، مضيفا أن إمكانية الوصول في الوقت المناسب ودون عوائق إلى المحتاجين هو التزام يفرضه القانون الدولي الإنساني. وطلب إلى المجلس الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية واستخدام نفوذه على الأطراف للتأكد من أنها تحترم القانون الدولي الإنساني وتُيسِّر إمكانية الوصول إلى السكان المدنيين. وطلب أيضا إلى المجلس مساءلة الأطراف عن خرق التزاماتها بحماية المدنيين، وتيسير زيادة استيراد الإمدادات الأساسية، والمطالبة باستئناف الرحلات الجوية التجارية إلى صنعاء وتيسير التسهيلات الائتمانية التي من شأنها أن تمكن التجار واليمنيين من شراء الأغذية.

وتكلم الممثل الدائم لليمن، خالد حسين محمد اليماني، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، فأعرب عن استعداده للعمل مع الأمين العام في السعي إلى إيجاد حل للنزاع. وقال إن اليمن، من جانبه ملتزمٌ بالسلام، ولا يؤيد الجهود الرامية إلى إضفاء الشرعية على الانقلاب. وأشار إلى أن صنعاء وافقت، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على الخطة التي قدَّمها المبعوث الخاص لعقد حلقة عمل بشأن لجنة التهدئة والتنسيق، بينما رفضها قادة الانقلاب.

وخلال مشاورات مغلقة، شجب أعضاء المجلس الحالة الإنسانية المتردية وشددوا على ضرورة وقف دائم لإطلاق النار فضلا عن زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وأكدوا مجددا دعمهم للمبعوث الخاص والعملية التي تقودها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض. وفي ختام الاجتماع، اتفق أعضاء المجلس على العناصر التي ستُقدَّم للصحافة، والتي نقلت إلى الصحافة عقب رفع الجلسة.

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٤ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/1) عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رحّب فيه بتوقيع ”الاتفاق السياسي الشامل والجامع“ في كينشاسا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وأثنى على الجهود التي بذلها وسطاء المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتيسير التوصل إلى الاتفاق. وأعرب المجلس عن أمله في تنفيذ سريع للاتفاق، من أجل تنظيم انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية وتشمل الجميع وتجرى في أوانها في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما يفضي إلى النقل السلمي للسلطة. وأكدّ المجلس كذلك على أهمية إشراك المرأة في تنفيذ الاتفاق ومتابعته.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس استنادا إلى أحدث تقرير للأمين العام (S/2016/1130). وأطلع المجلس على آخر التطورات السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأكد على ضرورة عدم ادّخار أي جهد لضمان التزام جميع أصحاب المصلحة بـ ”الاتفاق السياسي الشامل والجامع“ وبتنفيذه. وشجع المجلس على دعوة الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية إلى الإسراع بإقرار اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر والموافقة على ترتيبات تنفيذه وإلى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. وقال إن عدم القيام بذلك ينطوي على المخاطرة بتأخير إجراء الانتخابات ويزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تجدد الأزمة السياسية واندلاع المزيد من أعمال العنف في جميع أنحاء البلد. ويتعين على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية مواصلة تقديم الدعم القوي من أجل تنفيذ الاتفاق وإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وشدّد على أن الدعم السياسي والمالي والتقني واللوجستي سيكون لازما على نطاق واسع.

وأعرب وكيل الأمين العام أيضا عن بالغ القلق إزاء التقارير الواردة عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال عنف في كينشاسا وغيرها من المدن في جميع أنحاء البلد في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وطلب تشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء تحقيق كامل في الأحداث. وقال إن الحالة الأمنية في شرق البلد ظلت متقلبة. ولا تزال الجماعتان المسلحتان الأجنبيتان، وهما تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تشكلان تهديدا. وإضافة على ذلك، تأخذ أنشطة جماعات الميليشيات المسلحة في التزايد. وتعزى أعمال العنف تلك جزئيا إلى تصاعد النزاعات العميقة الجذور والطويلة الأمد بين الجماعات الإثنية. وتسهم الآثار الجانبية لانعدام الاستقرار في البلدان المجاورة، ولا سيما بوروندي والجنوب السودان، في انعدام الأمن.

وبالانتقال إلى أنشطة البعثة، قال وكيل الأمين العام إن البعثة تواصل دعمها لقوات الأمن الوطنية الكونغولية وجهودها الرامية إلى مكافحة أنشطة الجماعات المسلحة المزعزعة للاستقرار. غير أنه أشار إلى أن العديد من المسائل التي تواجه المنطقة الشرقية من البلد لا يمكن أن يحلّ إلا عن طريق المشاركة السياسية الحقيقية من جانب السلطات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. ووعد بالرجوع إلى المجلس على وجه السرعة مع توصيات بشأن أفضل السبل لتكييف البعثة مع الحالة الأمنية والسياسية السائدة وبشأن تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في الوقت المناسب، في إطار ولايتها الحالية.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، شارك المونسنيور مارسيل أوتيمبي، رئيس المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في الاجتماع عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا. ودعا أصحاب المصلحة إلى دعم التنفيذ الشامل للاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٧. وأوضح أن أطراف الاتفاق دعت المجتمع الدولي إلى مساعدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عن طريق تقديم الدعم لضمان سلاسة العملية الانتخابية. وتنص الالتزامات السياسية، في جملة أمور، على إنشاء مجلس وطني للإشراف على الاتفاق، وكذلك على إنشاء حكومة وحدة وطنية. وقال إن من الأهمية بمكان تشكيل هاتين الهيئتين بمجرد تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه.

وطلب المونسينيور أوتيمبي إلى البعثة تقديم الدعم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز قدراتها على التدخل وفي صون السلام في البلد. وطلب أيضا إلى الحكومة والمجتمع الدولي اتخاذ تدابير بناء الثقة المناسبة، بالتزامن مع احترام حقوق الإنسان، من أجل تخفيف حدة التوترات الاجتماعية والسياسية.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، تكلم إينياس غاتا مافيتا وا لوفوتا، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووصف الأحداث التي سبقت توقيع الاتفاق السياسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وقال إن الاتفاق يمثل خطوة هامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية صوب تحقيق توافق الآراء بشأن تنظيم الانتخابات وإدارة العملية الانتقالية في البلد في أجواء هادئة. وقال إنه من أجل تيسير تنفيذ الاتفاق، جدّد رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ثقته في المؤتمر الأسقفي وطلب منه أن يواصل المشاورات مع الطبقة السياسية قاطبة لتحديد الطرائق العملية لتنفيذ الاتفاق. وفيما يتعلق بالانتخابات، أعرب الرئيس، في خطابه الموجه إلى الأمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عن عزمه على مواصلة العملية الجارية بالفعل من أجل تنظيم الانتخابات في الوقت المناسب دون تأخير، وفقا للجدول الزمني الذي ستحدده اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وانتقل ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الحالة الأمنية، حيث أوضح أنه على الرغم من استئناف التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يبدو أن النتائج لم تتطابق مع ما كان يرجى. وطلب إلى المجلس اتخاذ جميع التدابير التي يراها ضرورية لإجلاء مقاتلي جنوب السودان من الأراضي الكونغولية. وقال إنه من الضروري أن تعتمد البلدان المجاورة سياسات تشجع على عودة المواطنين المقيمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تخفيف حدة التوتر في الجزء الشرقي من البلد.

وخلال مشاورات مغلقة، أثنى أعضاء المجلس على كل من المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمعارضة وأصحاب المصلحة الآخرين لجهوده المستمرة الرامية إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن عملية انتخابية سلمية وشجعوا على المزيد من عمليات توقيع الاتفاق. وجرى التشديد على الملكية الوطنية وعلى سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. وكررت تلك الجهات أيضا تأكيد دعوتها الموجهة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين لمواصلة العمل بروح من التوافق وحسن النية من أجل التوصل إلى تنفيذ سريع للاتفاق، ولا سيما من خلال الموافقة فورا على جدول زمني للانتخابات ولتشكيل الحكومة واللجنة الوطنية المعنية بمتابعة الاتفاق، وأيضا من خلال مراعاة أهمية مشاركة المرأة وضرورة أن تبذل جميع الأطراف قصارى جهدها للحيلولة دون مواصلة استخدام القوة والعنف. وأكدت تلك الجهات من جديد كذلك استعدادها لدعم تنفيذ الاتفاق

وشددت على أن دور البعثة في هذا الصدد سيكون هاما. وأثير أيضا دور البعثة والتحديات التي تواجهها في شرق البلد. وفي نهاية المشاورات، اتفق على العناصر التي ستقدم للصحافة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٤ و ٦ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانين صحفيين أدان فيهما بأشد العبارات الهجمات على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي قتل خلالها أحد أفراد حفظ السلام من بنغلاديش واثنان من أفراد حفظ السلام من المغرب. وشدد المجلس على أن الهجمات التي تستهدف أفراد حفظ السلام قد تشكل جرائم حرب وذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، الذي قرر فيه تمديد تدابير حظر توريد الأسلحة وتجميد الأصول وحظر السفر المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتجديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى. وللمرة الأولى، مُيّزت المشاركة في التخطيط للأعمال التي تنطوي على العنف الجنسي والجنساني أو في توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها باعتبارها معيارا منفصلا للإدراج.

وتكلمت الممثلة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، ورحبت باتخاذ القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، بما في ذلك ما قرره المجلس من تمييز المشاركة في العنف الجنسي باعتبارها معيارا منفصلا للإدراج. وذكرت أن الدعوات إلى رفع الحظر تعكس عدم فهم للتداول غير المنضبط للأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السودان وجنوب السودان (دارفور)

في ١٢ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تلاها حوار تفاعلي غير رسمي بشأن الحالة في دارفور مع ثابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بشأن المفاوضات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية.

وعرض وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بإيجاز في الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس محتويات أحدث تقرير للأمين العام عن العملية المختلطة (S/2016/1109)، حيث أبرز انخفاضا ملحوظا في العنف نتيجة النجاحات العسكرية الأخيرة لحكومة السودان ضد الحركات المسلحة والجهود الرامية إلى الحد من العنف القبلي. ولكنه قال إن المدنيين لا يزالون تحت التهديد وإن الحالة استمرت في التدهور بسبب انتشار الأسلحة على نطاق واسع وعدم كفاية مؤسسات سيادة القانون والعدالة. ورغم الجهود التي تبذلها العملية المختلطة، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وأصحاب مصلحة آخرون، يظل التقدم السياسي معطلا بسبب استمرار الخلافات بين الطرفين، ولا سيما بشأن طرائق الكشف عن مواقع الحركات المسلحة في دارفور، والإفراج عن السجناء، ودور وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في المفاوضات المقبلة. وأشار أيضا إلى أن جيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد لا يزال خارج عملية السلام وأنه رفض إجراء محادثات مع الحكومة. ولا تزال التوترات بين مختلف القبائل تتركز على

إمكانية الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، وهي تتفاقم بسبب انتشار الأسلحة واستمرار الإفلات من العقاب على أعمال العنف بين القبائل واستمرار المناوشات بين المزارعين ورعاة الماشية.

وقال إن العملية المختلطة تواصل توفير الحماية المادية من خلال الدوريات العسكرية ودوريات الشرطة لمنع التهديدات باستخدام العنف ضد المدنيين وردعها والرد عليها، مع التركيز على مناطق التشرد الشاسعة. ويقال إن بعض التقدم يحرز في علاقات العملية المختلطة مع الحكومة، بما في ذلك تخليص شحنات الأغذية في بورتسودان والموافقة على طلبات الحصول على تأشيرات دخول لبعض أفراد العملية المختلطة. وبناء على طلب المجلس، أجرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مناقشات مع الحكومة بشأن تنفيذ النقاط المرجعية للعملية المختلطة واستراتيجية الخروج الخاصة بها.

وتكلم عمر دهب فضل محمد، الممثل الدائم للسودان، في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، وأعاد تأكيد التزام بلده بتحقيق السلام الدائم في دارفور وأشار إلى إدخال تحسينات مستمرة في الحالة الأمنية والإنسانية فيها، وهو ما تأكد في التقارير وبالزيارات الرسمية، مشيرا أيضا إلى عودة بعض المشردين داخليا. وطلب إضافة عبد الواحد النور إلى قائمة الجزاءات. ولئن كان قد اعتُرف بجهود العملية المختلطة، قُدّم أيضا طلب لوقف عملياتها تدريجيا وانسحابها على مراحل في ضوء تحسن الحالة.

وفي الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، قدّم رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بطريقة مماثلة، وصفا لعملية سياسية متوقفة بسبب استمرار الخلافات بين الطرفين وإحجامهما عن تقديم تنازلات. ولم يتغير موقف الحكومة فيما يتعلق بإعادة فتح وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وقال إنه يتواصل مع الطرفين لإيجاد حل بناء. وفيما يتعلق بالحوار الوطني، قال إن الحوار أفضى إلى عدد من الاستنتاجات الإيجابية التي ستسهم، إذا نفذت، في معالجة الأسباب الأساسية للنزاع. ولكنه قال إن العملية لم تكن شاملة للجميع بما فيه الكفاية وإنه لا يزال من الأهمية بمكان إشراك الفئات التي لم تشارك في الحوار. وفي الوقت نفسه، لا يزال خطر العنف والإجرام مرتفعا في جميع أنحاء دارفور، ولا سيما بسبب الانتشار الواسع للأسلحة.

وأضاف وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى إحاطته أنه لم يكن من الممكن إجراء استعراض استراتيجي مشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بسبب عدم إصدار تأشيرات الدخول. وذُكرت الخلافات بشأن العلاقة بين الاستعراض وعمل الفريق العامل المشترك باعتبارها نقطة الخلاف الرئيسية.

وأقر معظم أعضاء المجلس بالتحسن العام في الحالة الأمنية، في حين أن عددا من الأعضاء شدد أيضا على أن انعدام الأمن يظل موجودا في ظل غياب التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأشار بعض الأعضاء إلى الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل المضي قدما في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وأعرب عدد من الأعضاء عن اتفاقه مع السيد مبيكي على أن الحوار الوطني لم يكن شاملا للجميع بما فيه الكفاية. وفيما يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي، أشار عدة أعضاء إلى أنه سيكون من الضروري أن يكون المجلس قادرا على إجراء تغييرات كبيرة في ولاية العملية المختلطة وتشكيلها. وكُلّف رئيس مجلس الأمن بالتواصل مع الممثل الدائم للسودان من أجل استكشاف سبل المضي قدما.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن التقرير الفصلي لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، بشأن عمل اللجنة في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وقدّم الرئيس إحاطة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة وأشار إلى أن فريق الخبراء قدّم في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر تقريره النهائي (S/2017/22) عملا بالقرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦) إلى اللجنة.

وأبلغ الرئيس المجلس بأن فريق الخبراء لم يحصل بعد على التأشيرات اللازمة للدخول إلى السودان وأبرز جهوده الرامية إلى تيسير إصدار التأشيرات. وأكد عدد من أعضاء المجلس أهمية تمكين فريق الخبراء من الدخول إلى السودان. ولاحظ عدد من الوفود التقدم الذي يحرز وأن التأشيرات ستصدر في الأيام المقبلة.

السلام والأمن في أفريقيا (منطقة حوض بحيرة تشاد)

في ١٢ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب الولايات المتحدة، استمع المجلس إلى إحاطات عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد من كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وتايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وفاطمة أسكيرا، ممثلة للمجتمع المدني، من مبادرة بورنو لتنمية المرأة في نيجيريا.

وأكد الأمين العام المساعد أن جماعة بوكو حرام حولت تكتيكاتها بعد انشقاق قيادتها وأكد استمرار التهديد الذي تشكله الجماعات على الرغم من الجهود العسكرية الجديرة بالثناء التي تبذلها المنطقة. وأوجز الآثار المدمرة للعنف المستمر في المنطقة، بما في ذلك إزهاق الأرواح وتدمير الثروة الحيوانية ومخزونات الأغذية، والتسبب في شلل الاقتصادات المحلية وتقويض التنمية الاقتصادية، وقال إن اتباع نهج موحد ومنسق يعالج كل من الاحتياجات الفورية والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار هو وحده ما يساعد على إصلاح الأضرار التي لحقت بالمجتمعات المحلية.

وشدد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على أن الحالة الإنسانية في جميع أنحاء شمال شرق نيجيريا وأجزاء من الكاميرون وتشاد والنيجر تزداد سوءا؛ وأن ثمة ١٠,٧ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة، و ٢,٤ مليون شخص مشردون، و ٥,١ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأزمات وحالات الطوارئ. وأفاد بأن الاحتياجات من الحماية لا تزال ملحة، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بجماعة بوكو حرام الذي يؤثر في أكثر من ٠٠٠ ٧ من النساء والفتيات، اللواتي لا تزال كثيرات منهن يعاملن في مجتمعاتهن المحلية نفسها باعتبارهن من المتعاطفات مع جماعة بوكو حرام ويواجهن بالوصم الشديد. وأعرب عن أمله في أن يكون عام ٢٠١٧ نقطة تحول بالنسبة للأشخاص المتضررين من الأزمة، وحثّ الجهات الفاعلة الإنمائية على اتخاذ إجراءات حاسمة لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، والحماية والخدمات الأساسية ووضع الأساس للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار. ودعا المجلس إلى مواصلة وتعزيز دعمه للإجراءات الوطنية والإقليمية في جميع الجوانب، وللمؤتمر المعني نيجيريا وحوض بحيرة تشاد الذي سيعقد في النرويج في ٢٤ شباط/فبراير، وللاستراتيجيات الإنمائية للمساعدة في الحفاظ على الانتعاش والسلام ولإشراك المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

وشددت السيدة أسكيرا على ضرورة أن يكون لبرامج المساعدة آليات للاتصال مع المجتمعات المحلية والاستماع إليها، وأن تكون شفافة ومرنة وحساسة للصدمات والنزاعات المحلية، وأن تعزز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية. وطلبت أيضا أن يحظى بناء السلام بالأولوية، ولا سيما من خلال إشراك الشباب والنساء.

وتكلم أنتوني بوســـاه، ممثل نيجيريا، في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، وأكد أن القوة المشـــتركة المتعددة الجنســـيات وحكومة نيجيريا أحرزتا تقدما كبيرا في مكافحة جماعة بوكو حرام. إلا أنه سلّم بأن التحديات التي تؤثر في التنمية في المنطقة لا تزال قائمة، بما في ذلك انكماش بحيرة تشاد والحالة الإنسانية. وشدّد على الحاجة إلى اتباع نهج كلي قائم على تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة ودعا إلى اتخاذ إجراءات دولية حازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والأسباب الجذرية للإرهاب.

ودعا أعضـــاءُ المجلس، وكذلك مقدمو الإحاطات، إلى تقديم الدعم المســـتمر للأمن الوطني والإقليمي والعمل السياسي والإنساني. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق من أن جماعة بوكو حرام لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للمنطقة وتحتفظ بالقدرة على تنفيذ هجمات محددة الأهداف. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بغية تعزيز قدرة البلدان في المنطقة وزيادة الدعم الإنساني والعسكري واللوجستي. وشدّد عدد من أعضاء المجلس على الآثار السلبية لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من ضمن عوامل أخرى، في استقرار المنطقة. وشدّد أعضاء المجلس أيضا على الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ورحبوا بالبعثة المقترحة إلى المنطقة.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب من فرنسا، أجرى المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“، أُبلغ أعضاء المجلس خلالها بالأعمال التحضيرية للبعثة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد التي يتشارك في قيادتها كل من السنغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. واتفق أعضاء المجلس على ضرورة إدماج تشاد، والكاميرون، والنيجر ونيجيريا في المسار، وعلى أن الجوانب الأمنية والإنسانية والإنمائية ستكون مشمولة، وأن الاتحاد الأفريقي سيدعى إلى المشاركة بصفة مراقب.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

في ١٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل. وقدم محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إحاطة إلى المجلس على أساس أحدث تقرير للأمين العام (S/2016/1072). وأشار إلى تطور ديمقراطي إيجابي في جميع أنحاء المنطقة، محددا النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في كابو فيردي وغانا، من بين أماكن أخرى.

ولكن في غامبيا، نشأت أزمة سياسية في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٦. فبعد أن ألقى الرئيس المنتهية ولايته، يحيى جامع، خطابا ســـلّم فيه بالنتائج، غيّر رأيه ورفض نتائج الانتخابات. وأفاد الممثل الخاص بأنه كان يعمل بشـــكل وثيق، منذ اللحظة التي اندلعت فيها الأزمة، مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتيسير التفاعلات والمفاوضات الهادفة إلى ضمان حدوث انتقال سلمي للسلطة من الرئيس المنتهية ولايته إلى الرئيس المنتخب، أداما بارو. وانضم الممثل الخاص إلى بعثة رؤســـاء دول الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا إلى غامبيا في ١٣ كانون الأول/

ديسمبر. وعاد وفد آخر رفيع المستوى للجماعة إلى بنجول في نفس اليوم للقيام بوساطة ومحاولة إقناع السيد جامع باحترام نتائج الانتخابات والتقيد بها.

وأشار الممثل الخاص أيضا إلى أن تزايد وتيرة الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام في نيجيريا عرقل عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم. وفيما يتعلق بالمستقبل، تعهد بمواصلة تعزيز علاقة المكتب مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين والإسهام في تنفيذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بشأن الحفاظ على السلام.

وخلال مشاورات مغلقة، واصل أعضاء المجلس التداول والتحاور مع الممثل الخاص بشأن التطورات في المنطقة دون الإقليمية. وتركز النقاش على التحديات المتعلقة بالأمن، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والحالة في غامبيا. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للممثل الخاص والعمل الذي يضطلع به المكتب. وأكدوا كذلك على الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية، والتدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والتحديات العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة والإرهاب. وإضافة إلى ذلك، طرح الأعضاء أسئلة عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي نهاية الاجتماع، اتفق على العناصر التي ستقدم للصحافة.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/2) بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، رحب فيه بالتطورات السياسية الإيجابية الأخيرة في عدد من بلدان غرب أفريقيا. وشدّد المجلس على ضرورة مكافحة جميع أشكال الإرهاب ومظاهره، بما في ذلك من خلال معالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره. وكرّر المجلس كذلك تأكيد قلقه العميق إزاء الحالة الإنسانية الرهيبة الناشئة عن أنشطة جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وحثّ الدول الأعضاء المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق العسكريين في المنطقة، وعدم توفير ملاذ آمن لجماعة بوكو حرام، وتهيئة الظروف اللازمة لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية. وأشاد المجلس بالجهود التي يبذلها المكتب وشجع على إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

توطيد السلام في غرب أفريقيا (غامبيا)

في ١٨ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب السنغال، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة في غامبيا في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“. وقدّم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات المتعلقة بالأزمة التي أعقبت الانتخابات في البلد. وأفاد عن عدم التوصل إلى اتفاق مع الرئيس السابق يحيى جامع بالرغم من الجهود الدبلوماسية المكثفة. وقدّم أيضا معلومات مستكملة إلى أعضاء المجلس بشأن الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان في المنطقة، وكذلك الأعمال التحضيرية الجارية لتنصيب الرئيس المنتخب أداما بارو، الذي كان من المزمع إجراؤه في اليوم التالي. وفي المناقشة التي تلت ذلك بين أعضاء المجلس، جرى التأكيد على الحاجة إلى استمرار الرسائل القوية والموحدة، خلال ما وصف بأنه فترة حرجة وحساسة. وفي نهاية الاجتماع، اتفق على العناصر التي ستقدم للصحافة.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧)، الذي أيد فيه قراري الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالاعتراف بالسيد بارو رئيسا منتخبا. وطلب المجلس أن يجري السيد جامع انتقالا سلميا للسلطة، وفقا لدستور غامبيا. وبعد اعتماد القرار، أدلى عدد من أعضاء المجلس بتعليلات للتصويت. وأعرب عدة أعضاء عن رأيهم بأن القرار لا يعني تأييد المجلس للتدابير العسكرية المحتملة.

وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة في غامبيا في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“. وقدّم وكيل الأمين العام معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن التطورات، بما في ذلك الجهود التي يبذلها فريق وسطاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورؤساء من المنطقة والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لحثّ السيد جامع على التنحي. وعكف الفريق على إعداد بيان تحدد فيه الشروط التي سيسلم السيد جامع بموجبها السلطة ويغادر البلد. وشملت تلك المداولات تصورات عن ضمانات السلامة الشخصية للسيد جامع وأسرته. وأكد وكيل الأمين العام أنه ينبغي للمجلس أن يواصل إيلاء الاهتمام إلى غامبيا، نظرا لأن هناك المزيد مما ينبغي القيام به بعد انتقال السلطة.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة في غامبيا من أجل الحصول على معلومات مستكملة عن تنفيذ القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧). وقدّم الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو وأطلع الأعضاء على آخر التطورات التي حدثت منذ اتخاذ القرار في ١٩ كانون الثاني/يناير. وقال إن الجهود المبذولة في الميدان خلال الأسبوع السابق استرشدت بمبدأ ”اتباع السبل السياسية أولا“. ووُصف الحل السلمي للأزمة السياسية في غامبيا بأنه نتيجة للجهود الأفريقية المشتركة وبأنه حل أفريقي. واعتمد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة إعلانا مشتركا. ووفقا للممثل الخاص، كان الوسطاء في بنجول على اتصال دائم مع قيادة كل منهم أثناء عملية الصياغة. وقال إن الإعلان يتماشى مع دستور غامبيا. وهو ذو طابع سياسي وينبغي ألا ينظر إليه باعتباره وثيقة ملزمة قانونا. وشدّد أيضا على أن الأحكام الواردة في الإعلان لا تنطوي على منح عفو للسيد جامع.

وتابع الممثل الخاص كلامه ليصف وجود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البلد، بما في ذلك معلومات بأن بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو تضم ٢ ٥٠٠ جنديا في غامبيا. وأشارت الجماعة فيما يتعلق بوجودها إلى أن السيد بارو وجه طلبا واضحا للحصول على مساعدتها. وكانت مدة نشر البعثة إلى غامبيا غير واضحة. وتطرق الممثل الخاص أيضا إلى بعض التحديات التي تنتظر الإدارة المقبلة، بما في ذلك الإصلاح المؤسسي والدستوري، والحاجة إلى تعزيز سيادة القانون والمساءلة ضمن قطاع الأمن. وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثنى أعضاء المجلس على الجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

مالي

في ١٨ كانون الثاني/يناير، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي محمد صالح النظيف إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في مالي استنادا إلى أحدث تقرير للأمين العام (S/2016/1137).

ودُعي الممثل الدائم للجزائر، صبري بوقدوم، إلى تقديم إحاطة إلى المجلس، لأن الجزائر هي رئيس لجنة متابعة الاتفاق.

وأعرب الأمين العام عن إدانته الشديدة للهجوم الانتحاري الذي نُفّذ في صباح اليوم نفسه على آلية تنسيق العمليات في غاو، وقال إن من الواضح أنه يهدف مباشرة إلى إخراج عملية السلام عن مسارها من خلال تقويض الثقة بين الأطراف الموقعة والشعب، وإلى وقف التقدم الذي أحرز في الآونة الأخيرة في تنفيذ الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقال في معرض تقديم أحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في مالي إن الهجوم الذي شُنّ في غاو يعكس أيضا مدى الضرر المتزايد الذي تسببه العمليات الإرهابية في شمال مالي ووسطها، وكذلك في المنطقة دون الإقليمية. ومع أن عدد الهجمات قد انخفض، فإن مستوى تطورها يشكل مصدرا للقلق. وإذا استمر تدهور الحالة، فلن يبقى هناك سلام يمكن حفظه في مالي. والحل الوحيد القابل للاستمرار يتمثل في إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في شمال البلد ووسطه.

وبالإضافة إلى ذلك، شدد على أن لا بد للجماعات المسلحة من وضع حد لعرقلتها وصول المساعدات الإنسانية، في حين أن على الحكومة وشركائها العمل معا بشكل أوثق لتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الازدهار والنمو بشكل مستدام. وذكر أن عملية السلام تقف الآن أمام منعطف حاسم الأهمية، وقال إن على الرغم من تحقيق بعض التقدم، فإن التقدم الذي أُحرز منذ التوقيع على الاتفاق في أيار/مايو ٢٠١٥ كان ضئيلا للغاية. وحيث لم تبق سوى خمسة أشهر حتى نهاية الفترة الانتقالية، فإن عدم وجود نتائج ملموسة يشكل أمرا مقلقا جدا ويلقي بظلال الشك على صدق إرادة والتزام الأطراف الموقعة على الاتفاق. وسيكون عام ٢٠١٧ عاما مهما، حيث ستجري الانتخابات الإقليمية وسينظم استفتاء دستوري في مالي، ويجب أن يتم ذلك في مناخ يتسم بالانفتاح ويشمل الجميع ويفضي إلى المصالحة وانتخاب العديد من النساء. وقال وكيل الأمين العام إن عقد مؤتمر المصالحة الوطنية يمكن أن يوفر محفلا شاملا للجميع لمعالجة جميع الأسباب الجذرية للأزمة. وأكد أيضا أن البعثة لا تزال تواجه ثغرات كبيرة في القدرات، بما في ذلك نقص في عدد طائرات الهليكوبتر وغيرها من الطائرات والمركبات المدرعة، والدعم اللوجستي ومعدات الحماية، وأن ذلك يعوق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

وبموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، تكلم عبد الله ديوب وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في مالي، وأكد أن الحكومة مصممة على مواصلة الدفاع عن السلام وتعزيزه وأن الهجوم في غاو يجب ألا يثني الأطراف عن رغبتها في المضي قدما. وعرض الإنجازات التي تحققت، بما في ذلك عملية الإصلاح الدستوري، وتعيين أعضاء السلطات المؤقتة والهيئات الانتخابية الانتقالية، وتنظيم الانتخابات المحلية، وتحديد النقاط المرجعية، وإعداد استراتيجية وطنية لقطاع الأمن. وأكد أن الحكومة مصممة على إجراء دوريات مختلطة، وأن استراتيجية محددة لتطوير المناطق في شمال مالي قد وُضعت ولكنها لا تزال قيد النظر لإقرارها، وأن الاستعدادات جارية لتنظيم مؤتمر المصالحة الوطنية. وأشار الوزير إلى أن حكومة مالي تؤيد الرأي الذي مفاده أن الحالة الأمنية في وسط وشمال البلد لا تزال مقلقة. وقال إن الحكومة تنفذ عدة مبادرات رامية إلى احتواء التهديد الإرهابي، وتعزيز التعايش والمصالحة الوطنية، ومعالجة تطلعات الشباب، وإنها تواصل تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

وأشار الممثل الدائم للجزائر إلى أن جميع الأطراف أكدوا بانتظام دعمهم الكامل والصريح لاتفاق السلام والمصالحة في مالي والتزامهم بتنفيذه بشكل كامل، وشدد على أهمية أن تواصل جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك مجلس الأمن والأمانة العامة بوصفهما طرفين في آلية المتابعة، إظهار دعمها للعملية وثقتها فيها. وقال أيضا إن من أجل التصدي للإرهاب والجريمة عبر الوطنية، لا بد من إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم، وتعزيز قوات الأمن المالية، وكفالة المصالحة بين جميع الماليين من خلال آليات مملوكة وطنيا.

وفي مشاورات مغلقة، أدان أعضاء المجلس الهجوم الذي شُنّ في غاو على آلية تنسيق العمليات، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وأكدوا أن التأخيرات المستمرة تهدد ديمومته، وناقشوا سبل التشجيع على التعجيل في تنفيذ هذا الاتفاق، بما في ذلك إمكانية فرض نظام للجزاءات بهدف زيادة الضغط على من يعرقلون تنفيذه أو يستأنفون الأعمال العدائية، والآثار التي يمكن أن تترتب على تلك الجزاءات. وفضلا عن ذلك، حث الأعضاء جميع الأطراف على تنفيذ التزاماتهم بموجب الاتفاق، بوسائل تشمل تنفيذ الدوريات المشتركة والسلطات المؤقتة، وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وكرروا الإعراب عن دعمهم للممثل الخاص للأمين العام لمالي، وأثنوا على الجهود التي يبذلها الجزائر، وأعربوا عن عزمهم على مواصلة رصد تنفيذ الاتفاق عن كثب، بوسائل تشمل استخدام نقاط مرجعية. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن القلق بشأن الثغرات المستمرة في قدرات البعثة، وحثوا الدول الأعضاء والأمانة العامة على تدارس السبل الكفيلة بسد تلك الثغرات في أسرع وقت ممكن.

وعقب الجلسة، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه بأشد العبارات الهجوم على معسكر آلية تنسيق العمليات في غاو الذي وقع في اليوم نفسه وتسبب في مقتل عشرات الأفراد من قوات الدفاع والأمن المالية، وائتلاف الجماعات المسلحة، وتنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة. وأدان المجلس أيضا أي محاولة لإخراج عملية السلام عن مسارها وأعرب من جديد عن تصميمه على دعم الأطراف لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بشكل كامل.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه الهجوم الذي شن على معسكر البعثة في أغويلهوك في ٢٣ كانون الثاني/يناير، الذي تسبب في مقتل أحد أفراد حفظ السلام التشاديين، وأعرب عن القلق إزاء الحالة الأمنية في مالي، وشدد على أهمية تزويد البعثة بالقدرات اللازمة لتنفيذ ولايتها وتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان التي تساهم حاليا بقوات وأفراد شرطة في البعثة، والبلدان التي يُنتظر منها المساهمة في ذلك. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام للدعم الميداني، أتول كهاري، إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن الحالة الراهنة للبعثة في ضوء العملية السياسية واستمرار الثغرات في القدرات. وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكدت الدول الأعضاء أن من الضروري النظر إلى البعثة في ضوء الحالة السياسية والأمنية العامة حيث إن بطء تنفيذ الاتفاق في مثل هذه الحالة يسهم في خلق الصعوبات التي تواجهها البعثة. وأكدت الدول الأعضاء ضرورة التوصل إلى حلول مبتكرة لسد الثغرات في القدرات، ودعت إلى مزيد من الشفافية في عملية تكوين القوات والحوار بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة.

جنوب السودان

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة تحاور غير رسمية بشأن الحالة في جنوب السودان بمشاركة رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ورئيس بوتسوانا السابق فيستوس موغاي، أعقبتها مشاورات مغلقة للاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن التطورات الأخيرة المتعلقة بنشر قوة الحماية الإقليمية والعوائق التي تعترض عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ووصف رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم بطء التقدم على مسار تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقال إن تركيز اللجنة المشتركة للرصد والتقييم ينصب على إبقاء الاتفاق مُجديا مع تزايد عدد الأطراف المتنازعة. وقال إن إعلان رئيس جنوب السودان سلفاكير عن الحوار الوطني يشكل تطورا جديرا بالترحيب، ولكنه شدد على أنه ينبغي أن يكون بالفعل شاملا للجميع لكي يحالفه النجاح. ووصف الحالة الأمنية في العاصمة بأنها أهدأ مما كانت عليه في الماضي، ولكن الاقتتال يتصاعد في أجزاء أخرى من البلد. وقال إن نشر قوة الحماية الإقليمية لا يزال مهما، ويمكن أن يسهم في توفير بيئة آمنة في العاصمة وأن يعود بالفائدة على عملية السلام. وفي الختام، قدم إلى المجلس عددا من التوصيات من بينها دعم الحوار الوطني، وحث جميع الأطراف على إدانة العنف والالتزام بعملية السلام.

وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس وأوجز مضمون آخر المستجدات التي عرضها الأمين العام على المجلس. وسلط الضوء على بعض الرسائل المربكة الصادرة عن أعضاء الحكومة بشأن القبول بقوة الحماية الإقليمية، على الرغم من أن البعثة الدائمة لجنوب السودان قد كررت تأكيد قبول الحكومة بها. وعلاوة على ذلك، قال إن الترتيبات العملية للتحضير لوصول القوة جارية على قدم وساق، على الرغم من أن بعض المسائل الرئيسية لا تزال معلقة، مثل تخصيص مساحة من الأرض لإنشاء قاعدة لها، وإصدار تأشيرات الدخول.

وتابع كلامه قائلا إن بعضا من أعضاء المجلس قد أقروا خلال مشاورات مغلقة بأهمية إعادة تنشيط العملية السياسية، وأشاروا في هذا الصدد إلى أن إعلان الأمين العام عن اعتزامه وضع الحالة في جنوب السودان في قائمة أولوياته هو أمر جدير بالترحيب. ودعا معظمُ الأعضاء إلى تحسين سبل الوصول المتاحة للبعثة ولجهود الإغاثة الإنسانية. وشدد عدة أعضاء على الحاجة إلى توحيد كلمة المجلس في دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تحسين الحالة. والزيارة المقبلة التي سيجريها الأمين العام إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي تُعتبر فرصة هامة لزيادة التعاون.

الصومال

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطات عن الحالة في الصومال قدمها الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، مايكل كيتينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، والعضو المؤسس والمديرة التنفيذية لمؤسسة آشا غيلي ورئيسة لجنة سفراء النوايا الحسنة، آشا غيلي ديري. وأعقبت الإحاطات مشاورات مغلقة.

وقال الممثل الخاص للأمين العام للصومال إن رغم التأخيرات المتكررة وبعض حالات التجاوزات، فإن انتخاب برلمان جديد في الآونة الأخيرة قد شكل منعطفا هاما في عملية تحول البلد في مرحلة ما بعد النزاع، ومهد الطريق للانتقال إلى مرحلة جديدة من حيث إدامة السلام، وإيجاد حل للعنف وبناء دولة اتحادية قادرة على أداء مهامها. وحث المرشحين في الانتخابات الرئاسية المقبلة على التقيد بمدونة قواعد السلوك وكفالة سير المرحلة النهائية من العملية الانتخابية وفقا للقواعد المتفق عليها. وقال أيضا إن حركة الشباب لا تزال تشكل في الوقت نفسه تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار في الصومال وأن لا بد من أن يتوصل الرئيس الجديد والحكومة إلى اتفاق عاجل على خطة لتعزيز قوات الأمن الوطني الصومالية.

وأكد رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن البعثة تعمل جنبا إلى جنب مع قوات الأمن الوطني الصومالية لتوفير بيئة آمنة تتيح نجاح العملية السياسية. وعلى الرغم من التحديات اللوجستية والمالية والتشغيلية، فإن البعثة تقدم الدعم للعمليات والتدريبات في الصومال، في حين أن وحدات الشرطة التابعة لها تضطلع بالمهام الموكلة إليها في مقديشو وبيدواه وكيسمايو وبلدوين وجوهر وعذاذو. وحث الأمم المتحدة والجهات الأخرى على تقديم دعم إضافي بهدف تمكين البعثة من تنفيذ عملياتها العسكرية. وقال إن ثمة حاجة أيضا إلى الأخذ بنهج شامل لتحقيق الأمن يستند إلى مؤسسات حكومية قادرة على العمل بفعالية، وحكم ديمقراطي، وتوفير المساعدة الإنسانية، ووجود قوات أمن وطنية قادرة على أداء مهامها.

وتكلمت السيدة ديري فقالت إن النساء قد حصلن على ٢٥ في المائة من المقاعد في البرلمان، وحققن بذلك تقدما على صعيد تمكينهن سياسيا. ولكن العمل من أجل تحقيق تمكين المرأة بشكل كامل على الصعيد السياسي يقتضي ترتيب توزيع المقاعد البرلمانية بحسب العشائر، وإطلاق حملة توعية تهدف إلى كفالة إشراك القادة السياسيين وشيوخ العشائر. وقالت إن إحداث تحول هيكلي واسع النطاق يجب أن يهدف إلى تعزيز تمثيل المرأة وعملية إرساء الديمقراطية في الصومال.

وتكلم وزير الشؤون الخارجية وتشجيع الاستثمار في الصومال، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، فقال إن بلده قد حقق تقدما تاريخيا بإجراء أول انتخابات وطنية يشهدها منذ عقود. وستعقد الحكومة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة في المستقبل لإكمال الاستعراض الدستوري وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وستُمنح الأولية للاستثمارات والتعليم وإيجاد الوظائف لتعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد. وأشار إلى تدهور الحالة الإنسانية التي يُتوقع أن تتفاقم مع انتشار ظروف الجفاف مناشداً المجلس والجهات المانحة والقطاعين العام والخاص تلبية حاجة البلد إلى الدعم.

وخلال مشاورات مغلقة، أدان جميع أعضاء المجلس الهجمات الإرهابية الأخيرة التي شنتها حركة الشباب. وأثنى جميع الأعضاء على العملية الانتخابية، ورحب معظمهم بزيادة تمثيل النساء والشباب في البرلمان. وأعرب معظم الدول الأعضاء أيضا عن قلقهم بشأن ظروف الجفاف التي يواجهها البلد، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتفادي تفاقم الحالة الإنسانية. وشدد عدة أعضاء على أهمية تشكيل حكومة على وجه السرعة بهدف معالجة المسائل الحاسمة الأهمية، مثل تعزيز قطاع الأمن، بطريقة منسقة. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على المؤتمر المقبل في لندن بوصفه مناسبة هامة.

الصحراء الغربية

في ٢٧ كانون الثاني/يناير عقد المجلس مشاورات مغلقة، بناء على طلبٍ من أوروغواي، في إطار البند المعنون ''مسائل أخرى'' بهدف استعراض الحالة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الحالة في الكركرات وعن تنفيذ القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، وكذلك، على وجه أخصّ، عن الجهود المبذولة لكي تستعيد البعثة قدرتها على أداء وظائفها بشكل كامل. وطلب عدد من أعضاء المجلس الكلام، فأقرّوا بالدور الهام الذي تؤديه البعثة في الميدان، وأعربوا عن دعمهم الكامل لها. ورحبوا أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة لكي تستعيد البعثة قدرتها على أداء وظائفها بشكل كامل. وفيما يتعلق بالحالة في الكركرات، دعا أعضاء المجلس الأطراف المعنية إلى التهدئة، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، والتحلي بضبط النفس. وأكدوا على الحاجة إلى إيجاد حل يسمح لكلا الطرفين بالانسحاب. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضا عن دعمهم لزيارة يقوم بها إلى المنطقة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، كريستوفر روس، وبشكل أعم، لاستئناف العملية السياسية.

الأمريكتان

كولومبيا

في ١١ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، وأعقبتها مشاورات مغلقة. واستمع المجلس إلى إحاطة قدّمها الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، جان أرنو. وأكد الممثل الخاص التطلع الشعبي العارم في كولومبيا إلى إنهاء أحد أقدم النزاعات المسلحة في العالم، وشدد على الدور الهام الذي يُنتظر أن تؤديه منطقة أمريكا اللاتينية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

وقال إن الاهتمام والدعم اللذين أبداهما المجلس بالإجماع يشكلان مصدرا هاما من مصادر الثقة والقوة مع بدء تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وفي معرض إطلاع المجلس على التطورات الأخيرة، أشار إلى أن الكونغرس في كولومبيا قد اعتمد في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر قانون العفو الذي يمهد الطريق للإفراج عن نحو ٠٠٠ ٤ سجين وتيسير انتقال أعضاء القوات المسلحة الثورية في كولومبيا – الجيش الشعبي إلى ٢٦ قطاعا محددا لإلقاء الأسلحة – وقد صدق عليه رئيس الجمهورية خوان مانويل سانتوس بعد ذلك بيومين. وقال إن التحدي الأصعب حتى الآن يتمثل في لوجستيات تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والموافقة على إلقاء السلاح. ويعزى ذلك جزئيا إلى غياب اليقين السياسي في أعقاب الاستفتاء الوطني على الاتفاق، الذي جرى في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى كثرة عدد قطاعات نزع السلاح ووجودها في مواقع نائية. ولم يتسنّ تحقيق هدف تجميع مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية والميليشيات التابعة لها في تلك القطاعات بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وسيكون من الصعب احترام الموعد النهائي المحدد في ٣٠ كانون الثاني/يناير لتدمير مخابئ الذخيرة غير المستقرة في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، وبفضل تصميم جميع الأطراف، سيكون من الممكن تحقيق الهدف الأصلي المتمثل في إلقاء السلاح الشامل بحلول مطلع حزيران/يونيه.

وتكلمت الممثلة الدائمة لكولومبيا، ماريا إيما ميخيا فيليس، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، ووجهت انتباه المجلس إلى التطورات الأخيرة، بما في ذلك الانتشار الأمني، وتشييد قطاعات جديدة، وإنشاء البعثة، واستئناف مهام البعثة، ونشر المراقبين الدوليين، والتحقيق في الحوادث. وعلى الرغم من هذا التقدم، قالت إن من الصعب تطبيق الأفكار التي اقتُرحت في هافانا، ولا سيما تفعيل الآلية الثلاثية الأطراف. ومن الضروري الحفاظ على الزخم من أجل وضع الصيغة النهائية لهيكل البعثة، والشروع في الأنشطة المهمة، مثل إلقاء الأسلحة.

وخلال مشاورات مغلقة، أعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن دعمهم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص، وجددوا تأييدهم بالإجماع للبعثة السياسية الخاصة ولتنفيذ الاتفاق على وجه السرعة.

عدم الانتشار

جمهورية إيران الإسلامية

في ١٨ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وكانت تلك الجلسة هي الإحاطة الثانية منذ اتخاذ ذلك القرار الذي أيّد فيه المجلس خطة العمل الشاملة المشتركة. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة عرض فيها التقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ القرار (S/2016/1136). وقدّم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي جواو فالي دي أليدا إحاطة إلى المجلس عن عمل اللجنة المشتركة التي أنشئت بموجب خطة العمل، وقدم الممثل الدائم لإيطاليا سيباستيانو كاردي إحاطة إلى المجلس بوصفه ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأفاد وكيل الأمين العام أن تنفيذ القرار بشكل عام يمضي قدما وأن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تمتثل لالتزاماتها المتصلة بالمسائل النووية، على نحو ما تشهد به تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأشار أيضا إلى عدم ورود معلومات تشير إلى أنشطة مخالفة للقيود المتعلقة بأنشطة القذائف التسيارية والتكنولوجيا ذات الصلة بها. وفي الوقت نفسه، أكد ورود تقارير عن حدوث عمليات نقل أسلحة ورحلات سفر لم يؤذن بها.

وأضاف رئيس وفد الاتحاد الأوروبي قائلا إن على الرغم من حدوث تقدم لا يمكن إنكاره، فإن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة ستكون بمثابة مهمة مستمرة. وذكر أن الفريق العامل الجديد المعني بالمشتريات المكلف بدراسة المقترحات المقدمة من الدول التي تسعى إلى المشاركة في أنشطة مع جمهورية إيران الإسلامية قد استعرض بالفعل عدة طلبات ووافق عليها. وقال إن الشفافية هي أحد المبادئ التوجيهية التي استُرشد بها خلال المفاوضات، وحجر الزاوية لخطة العمل.

وذكر الممثل الدائم لإيطاليا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قدمت تقريرين فصليين عن أنشطة التحقق والرصد في الفترة بين ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (S/2016/808 و S/2016/983). وأكدت الوكالة في كلا التقريرين أن جمهورية إيران الإسلامية لم تواصل تشييد مفاعل بحوث الماء الثقيل في آراك استنادا إلى تصميمه الأصلي. كما أنها لم تجر أي عمليات تخصيب لليورانيوم في محطة فوردو لتخصيب الوقود.

ورحب أعضاء المجلس بخطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها مثالا على حل المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات ويعود بالنفع على المنطقة وخارجها. وسيتعين على جميع المشاركين التقيد بخطة العمل من أجل كفالة استمرار نجاحها. وكرر بعض أعضاء المجلس ما ورد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بضرورة امتثال حكومة جمهورية إيران الإسلامية امتثالا تاما للتدابير التقييدية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد بعض الأعضاء أن البلد يواصل أداء دور يزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم العسكري والمالي إلى حزب الله وحكومة الجمهورية العربية السورية.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ناقش أعضاء المجلس مرة أخرى، بناء على طلب الولايات المتحدة في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“، موضوع جمهورية إيران الإسلامية في أعقاب إطلاق قذيفة تسيارية متوسطة المدى. واعتبر بعض أعضاء المجلس أن إطلاق القذيفة يتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والأحكام الواردة في المرفق باء الملحق به. بيد أن هذا الرأي لم يشاطره جميع أعضاء المجلس.

أوروبا

قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

في ٢٠ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، واستمع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن مسألة قبرص واستمع إلى إحاطة من إليزابيث سبيهار الممثلة الخاصة للأمين العام لقبرص ورئيسة قوة الأمم المتحدة، ومن إسبن بارث إيد المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص. وعرضت الممثلة الخاصة أحدث تقرير للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2017/20)، وذكرت أن الحالة على طول الخط الأخضر ظلت مستقرة نسبيا طوال الفترة. وقدم المستشار الخاص تقريرا عن التقدم المحرز في المفاوضات الجارية الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وأعرب أعضاء المجلس مجددا عن التزامهم بدعم كلا الطرفين في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى تسوية، وحثوا جميع الأطراف على المحافظة على الزخم، واغتنام الفرصة لكفالة التوصل إلى اتفاق تاريخي من أجل قبرص الموحدة.

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٣٨ (٢٠١٧) الذي مدد بموجبه ولاية القوة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ٣١ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب من أوكرانيا، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“ بشأن الحالة في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء التدهور الخطير في الحالة وتأثيره الجسيم على السكان المدنيين المحليين، وأكدوا ضرورة الامتثال الصارم للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وأعربوا عن دعمهم الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامة إقليمها، ودعوا إلى العودة الفورية إلى نظام لوقف إطلاق النار.

المسائل المواضيعية

صون السلام والأمن الدوليين: منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام

في ١٠ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، برئاسة وزير خارجية السويد. ويرد موجز المناقشة، المقدم من رئيس المجلس، في الوثيقة S/2017/105.